اتفاق القاهرة عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وموقف القوى السياسية اللبنانية من الاتفاق

The 1969 Cairo Agreement Regulating the Armed Palestinian Presence in Lebanon and the Position of the Lebanese Political Forces on the Agreement

م.د. محمد سكّير الشمري: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإمام جعفر الصادق عليه السلام، العراق

Dr. Mohammed Skeer Al-Shammari: Department of History, College of Arts, University of Imam Jaafar al-Sadiq, Iraq

الملخص:

إن الوجود الفلسطيني في لبنان لم يكن إرادياً بل كان ظلماً أجبر الألاف الفلسطينيين على الهجرة بسبب مؤامرة دولية هجرتهم من أرضهم وشردتهم لاجئين، وان الشعبين الفلسطيني واللبناني يواجهان عدواً مشتركاً يهدد أمنهما واستقرارهما، كانت ردة الفعل الإسرائيلية على مطار بيروت عاملاً قوياً في زيادة معارضة العمليات الفدائية المنطلقة من لبنان وللوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وان الوضع الفلسطيني أصبح شديد التعقيد بعد الاشتباكات الدموية بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، وعلى أثر ذلك ارسل الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتاريخ 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1969، رسالة الى الرئيس اللبناني شارل حلو حول وقف الصدام المسلح بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، يهدف البحث الى بيان أسباب هجرة الفلسطينيين الى لبنان وظهور الوجود المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي انطلاقا من الحدود اللبنانية مع فلسطين، توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها تضمين موقف الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية ومجلس النواب اللبناني بالموافقة على اتفاق القاهرة، واتسمت العلاقات الفلسطينية– اللبنانية بالاستقرار والهدوء بعد اتفاق القاهرة وحرص الجانبين على التعايش وتذليل العقبات.

الكلمات المفتاحية: الحكومة اللبنانية، منظمة التحرير الفلسطينية، الجيش اللبناني، أتفاق القاهرة، مجلس النواب اللبناني.

Absreact:

That the Palestinian presence in Lebanon was not willed, but rather was an injustice that forced thousands of Palestinians to emigrate because of an international conspiracy that expelled them from their land and made them refugees, and that the Palestinian and Lebanese peoples face a common enemy that threatens their security and stability. The Israeli reaction to Beirut airport was a strong factor in increasing opposition to the guerrilla operations originating from Lebanon and the armed Palestinian presence in Lebanon, and that the Palestinian situation has become very complicated after the bloody clashes between the Lebanese army and the Palestinian guerrillas, Subsequently, Egyptian President Gamal Abdel Nasser sent on October 12, 1969, a letter to Lebanese President Charles Helou about stopping the armed clash between the Lebanese army and

Palestinian organizations. From the Lebanese border with Palestine, the study reached several results, the most important of which was the inclusion of the position of the Lebanese national parties and forces and the Lebanese Parliament by approving the Cairo Agreement, The Palestinian–Lebanese relations were characterized by stability and calm after the Cairo Agreement and the two sides' keenness on coexistence and overcoming obstacles.

Keywords: Lebanese government, Palestine Liberation Organization, Lebanese army, the Cairo Agreement, Lebanese Parliament.

المقدمة:

يشكل الوجود الفلسطيني في لبنان منذ الهجرة الفلسطينية بعد نكبة 1948، إشكالات عديدة للسلطات اللبنانية خصوصاً التركيب الطائفي السكاني التي تأسست بموجبه الجمهورية اللبنانية ابان الاحتلال الفرنسي عام 1920، جعلت اللاجئين الفلسطينيين يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة جداً.

اعتمدت المنظمات الفدائية تعزيز وحماية وجودها في لبنان على مجموعة قوى أهمها جماهير الشعب الفلسطيني المعبأة والمسلحة سواء داخل لبنان او خارجه او الجماهير العربية المتعاطفة مع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية، وبينا في البحث موقف القوى المعادية للعمل الفدائي الفلسطيني، كان في مقدمة هذه القوى جناح أساسي في السلطة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية والمنظمات اليمينية وأنصارها في لبنان بالإضافة الى الضغوط العسكرية الإسرائيلية والضغوط الدولية المضادة للعمل الفدائي، ونتيجة لذلك تم الاتفاق على توقيع اتفاق القاهرة في 3 نوفمبر 1969 بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واهم ما تضمنه الاتفاق حق العمل والإقامة للفلسطينيين في لبنان وإنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين بالتعاون مع الحكومة المحلية ووجود نقاط للكفاح المسلح الفلسطيني داخل المخيمات لتنظيم وجود الأسلحة، ونظم الاتفاق الوجود الفدائي في لبنان مع السماح باستقلال الفدائيين في المخيمات ومناطق الحدود الجنوبية، ان الصيغة التي انهى اليها اتفاق القاهرة تعني وضعاً جديداً انشأ في لبنان هو حرية العمل الفدائي وشرعيته، حيث أعطت الحكومة اللبنانية للعمل الفدائي حق الوجود في الجنوب وحق العبور الى الأراضي المحتلة.

ونظراً لأهمية الموضوع تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول الأول أوضاع الفلسطينيين قبل اتفاق القاهرة 1969 وتثبيت وجود العمل الفدائي والأحداث، وتناول المبحث الثاني اتفاق القاهرة عام 1969، الذي بموجبه تم تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية، وتناول المبحث الثالث موقف مجلس النواب اللبناني والأحزاب السياسية والقوى اللبنانية من الأحداث الدامية والتي قادت الى عقد اتفاق القاهرة عام 1969.

اعتمدت الدراسة على محاضر مجلس النواب اللبناني ومصادر ومراجع عديدة ومتنوعة منها كتاب الفلسطينيون في لبنان آراء في العلاقات والحقوق والتوطين لمؤلفه شوكت اشتي، الذي تناول الوجود الفلسطيني في لبنان، ومن الدراسات التي انتفعت بها كتاب الأحزاب اللبنانية لمؤلفه امين السباعي، الذي من خلاله تناول مواقف القوى السياسية اللبنانية من الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي في لبنان، واخيراً تعزيز البحث بملحق عن اتفاق القاهرة عام 1969.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة حول تسليط الضوء على شكل الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان والذي شكل خطراً على الدولة اللبنانية ذات التركيب السكاني الطائفي، بعد هزيمة الخامس من حزيران عام 1967، حيث بدأت التشكيلات الفلسطينية المسلحة بالظهور، وبيان مدى العلاقة المصيرية بين القوى والأحزاب اللبنانية بالوجود الفلسطيني المسلح التي هي بين مؤيد ورافض لذلك، ولصعوبة الحالة السياسية والاجتماعية اللبنانية كان لها بالغ الأثر على العلاقات الفلسطينية اللبنانية فضلا على التأثير الإقليمي والدولي.

تساؤلات الدراسة:

1- هل كان للدعم الإسرائيلي للأحزاب اليمينية في لبنان دور في الصراع الداخلي اللبناني؟
2- ما تأثير العلاقة بين الوجود الفلسطيني المسلح والصراع اللبناني –اللبناني؟
3- هل كان للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان انعكاس على مكونات النظام السياسي اللبناني ذات التكوين الطائفي؟
4- ما تأثير العلاقة بين القوى والأحزاب الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية؟

منهجية الدراسة:

انطلاقا من عنوان الدراسة فهي دراسة تاريخية سياسية لأحداث مترابطة لمتغيرات إقليمية عربية ودولية وتم اتباع منهجية تاريخية سياسية لأعداد الدراسة هي المنهج التاريخي والتحليلي للأحداث التي ادت الى ظهور الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان انتهاء باتفاق القاهرة عام 1969.

الهدف من الدراسة:

هو اظهار الدور الحكومي والشعبي في لبنان في دعم القضية الفلسطينية وبيان العوامل والمتغيرات للأحداث التي أدت في نهاية الامر الى اتفاق القاهرة عام 1969، وكذلك اظهار سلاح المقاومة بانه سلاح موجه ضد الكيان الإسرائيلي دفاعاً عن النفس.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات الفلسطينية اللبنانية، ان عقد اتفاق القاهرة عام 1969، الذي اعطى الشرعية لوجود وعمل المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث تم الاعتراف بالوجود السياسي العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل لبنان، وتم التأكيد على حرية العمل الفدائي انطلاقا من لبنان ضد الكيان الإسرائيلي وحمى هذا الاتفاق الفلسطينيين من المحاولات المتعددة لنزع سلاحهم، وكان لاتفاق القاهرة دور مهم لإيقاف الصدام المسلح بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في لبنان.

المبحث الأول: أوضاع الفلسطينيين قبل أتفاق القاهرة 1969

الوجود الفلسطيني في لبنان فرضته ظروف النكبة عام 1948، ولم يكن خياراً فلسطينياً، والفلسطيني عاش في لبنان ظروفاً صعبة في إطار المخيمات، محكوماً بالقوانين المفروضة عليه من قبل السلطات اللبنانية، وقد امضى المدة التي سبقت نكسة الخامس من حزيران عام 1967، وهو يلملم جراحه ساعياً للبحث عن الهوية الوطنية لأن حياة المخيمات مذلة له ومحبطة لطموحاته وتطلعاته، إلا أن كل الظروف القاهرة لم تتمكن من قتل الروح الوطنية في نفوس الفلسطينيين وإنما بقيت عميقاً في وجدان كل فلسطيني، وبقى همه الأساس أن يؤكد حضوره السياسي والوطني، كانت الانطلاقة الأولى للثورة الفلسطينية عام 1965، ثم انطلاقتها الثانية عام 1967، مثلت أصيلاً عن انتماء شعب فلسطين، واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تشكل الإطار الوطني الفلسطيني ونضالاته، وباتت هي الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب المجاهد[1].

يعد لبنان من أبرز الدول العربية التي لجأ إليها الفلسطينيون بعد حرب عام 1948، وعلى الرغم من التصريحات الأولية التي رحبت بهم مهما كان عددهم وطالت إقامتهم، إلا أن الدولة اللبنانية طبقت أشد القيود على الفلسطينيين، لانّ التوازن الطائفي الهش في لبنان هو الذي يتحكم في السياسة اللبنانية[2].

---

[1] شوكت اشتي، الفلسطينيون في لبنان آراء في العلاقات والحقوق والتوطين، بيروت، دار ابعاد، 2006، ص33-34.

[2] يزيد الصائغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية (1949-1993)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص88.

أما بخصوص الموقف اللبناني من نشأة منظمة التحرير الفلسطينية فقد أبدى لبنان موافقته على إعلان المنظمة ككيان سياسي إلا أنه لم يتقبل أن يتعدى دورها ذلك، لتمارس مهام عسكرية كتدريب الفلسطينيين في لبنان عسكرياً، ولكنه تم الاحتفال بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 حيث شهد لبنان أول نشاط ذا طابع فلسطيني صرف، بتنظيم مهرجان في الملعب البلدي في بيروت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1964، تم اعتماد شفيق الحوت مديراً لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان[3].

حدث اصطدام بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية بعد اغتيال الفدائي (جلال كعوش) التابع لقوات العاصفة، كان ذلك على أيدي السلطات اللبنانية في مطلع عام 1966، وهو الحادث الذي أثار الفلسطينيين داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، ضد الحكومة اللبنانية الأمر الذي عجل فيما بعد بتوتر العلاقات بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت قوة النشاط الفلسطيني بتنظيماته المختلفة في حالة نمو مستمر[4].

بدأت المنظمات الفلسطينية المسلحة لاسيما حركة فتح بالنشاط العسكري في لبنان منذ العام 1963، وقد أخذ هذا النشاط بالتصاعد بعد حرب حزيران 1967، حيث أصبح هذا الوجود واقعا قائماً واصبح السلاح منتشراً بكثرة، وانقسم اللبنانيين بين مؤيد لهذا السلاح من أكثرية المسلمين ومعارض له من أكثرية المسيحيين، وقد عارض الحلف الثلاثي الذي انبثق عن الانتخابات النيابية في العام 1968 حكومة الرئيس رشيد كرامي المؤيدة للنهج الشهابي ودعوا إلى تشكيل حكومة جديدة والى أضراب عام مفتوح، رد عليهم خصومهم باتهامهم بالطائفية والرغبة في سحب الجيش اللبناني ودعوة قوات دولية بهدف تحييد لبنان في الصراع العربي – الإسرائيلي، والحلف الثلاثي هو تحالف سياسي بين الأحزاب المسيحية الكبرى في لبنان، وهي حزب الكتائب بقيادة بيار الجميل وحزب الوطنيين الأحرار بقيادة كميل شمعون والكتلة الوطنية بقيادة ريمون أده[5].

إن هزيمة الأنظمة العربية في حرب الخامس من حزيران 1967، جعل المقاومة الفلسطينية بديلاً عنها في نظر الجماهير كقوى عاملة على تحرير فلسطين، كما ساعدت النكسة في تكوين الفصائل الفدائية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأقامه علاقات واتصالات مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية والهيئات الشعبية، وقامت في لبنان حملات شعبية واسعة النطاق

---

[3] شفيق الحوت، عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1984، بيروت، دار الاستقلال، 1986، ص90.

[4] اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها، مساراتها، قبرص، مركز الأبحاث م. ت. ف، 1987، ص116.

[5] مجلة الشهرية الإلكترونية، العدد (121)، بيروت، تشرين الثاني 2013.

لجمع التبرعات المالية وتأمين الدعم المعنوي والسياسي للمقاومة الفلسطينية على اختلاف تشكيلاتها[6].

في السادس عشر من شباط (فبراير) 1968، تشكلت حكومة جديدة برئاسة عبد الله اليافي، وضمن ما جاء في البيان الوزاري للحكومة (أن البلاد مدعوة اليوم إلى انتخاب نوابها في وقت تخيم علينا وعلى الدول العربية الشقيقة أجواء من التوتر والألم العميق، إذ وقع الحق على الأرض العربية صريعاً، وفي هذا الوقت بالذات الذي يجد لبنان نفسه مدعواً برباط الأخوة والمصلحة معاً الى التضامن مع إخوانه العرب لإزالة آثار العدوان تضامناً يؤمن النصر ويحتم أتحاد أبنائه على مختلف فئاتهم ومذاهبهم)[7].

استمر نشاط الفدائيين الفلسطينيين مع دخول عام 1968، إلا أن تطوراً جديداً طرأ عليه هو إقبال اللبنانيين على الانتساب إلى العمل الفدائي، ولقد ارتفعت نسبة المتطوعين اللبنانيين ارتفاعاً هائلاً بعد إعلان استشهاد المناضل خليل عز الدين الجمل وتشيعه بموكب قل أن شهدت بيروت له مثيلاً وقد سار على رأس المشيعين عبد الله اليافي رئيس الوزراء آنذاك وشارك سائر زعماء الصف الوطني في لبنان إلى المشاركة في هذه الجنازة لحاقاً بموجب العطف الشعبي المتعاظم على العمل الفدائي أو فضلاً عن أهمية الرمزية لجنازة خليل عز الدين الجمل باعتبارها تكريما للبطولة والفداء، فأنها كانت عملاً سياسياً هاماً من حيث إنها اتخذت طابع تحذير وجه من الجماهير الى السلطة اللبنانية ضد المساس بالعمل الفدائي والتعرض له[8].

بعد انتهاء انتخابات عام 1968، بدء الوضع في جنوب لبنان مؤثرا على الوضع السياسي في بيروت أذ نفذت التنظيمات الفلسطينية عمليات فدائية تبعتها تهديدات إسرائيلية، أعقبها في الثالث عشر من أيار 1968، غارات إسرائيلية على القرى الجنوبية المتاخمة للحدود وخاصة قرية حولا، خلفت قتيل واحد وجرحى من المدنيين اللبنانيين، وأنذرت إسرائيل لبنان لاسيما بعد المواقف التي اطلقها رئيس الحكومة اللبنانية عبد الله اليافي، في اليوم نفسه عندما أكد رفع المعوقات أمام حركة الفدائيين في لبنان، داعياً الشباب اللبناني إلى الالتحاق بالمقاومة من اجل استرجاع فلسطين، وفي الخامس عشر من الشهر نفسه وفي الذكرى العشرين لدولة إسرائيل قال رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي (إن الحكومة اللبنانية ستعطي السلاح لمن يريدون أن يقاتلوا لتحرير فلسطين)، وأضاف أمام الآف المتظاهرين المحتشدين أمام السراي الحكومي، (أنا أول الفدائيين)، وكانت بيروت في تلك الحقبة تغلي كسائر العواصم العربية غضباً من الحال التي وصلت إليه الأنظمة العربية القائمة

[6] كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، بيروت، الدار التقدمية، 1987، ص295.
[7] صحيفة النهار، بيروت، 7 شباط (فبراير) 1968.
[8] رغيد الصلح، العمل الفدائي وتحديات الوضع اللبناني، تونس، منشورات الطليعة، 1986، ص12.

لاسيما ما يتعلق وبما يشكل القضية المركزية، أي القضية الفلسطينية فبدأ لبنان مقبل على مرحلة جديدة لطالماً حاول تفاديها، وهي الانغماس المنفرد والمباشر في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط[9].

شكلت معركة الكرامة (أذار 1968) فرصة لفلسطيني لبنان للتعبير عن استعدادهم للتحرر والثورة على الواقع الذي طالماً عانوا منه، وهكذا عمد العشرات بل المئات من الشباب الفلسطيني المقيم في لبنان إلى التوجه سراً نحو الأردن للتدريب والالتحاق بمواقع المقاومة، التي كانت قد استطاعت أن تؤسس لها قواعد ومواقع ارتكاز لقد كانت معركة الكرامة مفصلاً مهماً في تاريخ التجربة الفلسطينية في كل مكان وفي لبنان أيضاً، ونجاح المقاومة للتصدي للجيش الإسرائيلي في تلك المعركة، حيث أنضم إلى صفوفها المئات من أبناء الوطن العربي، كما ساعد على دخولها إلى لبنان [10].

يرتسم الانقسام بين اللبنانيين من مؤيد للدولة ومسؤولياتها، ومؤيد لحركة العمل الفدائي انطلاقاً من لبنان، واتخذ الانقسام طابعاً طائفياً فعزم الرئيس اللبناني شارل حلو على الاستقالة في الأول من تشرين الأول عام 1968، وعاد عنها تفادياً لمصير مجهول واستمرت إسرائيل تضغط على لبنان، ففي الثامن والعشرين من كانون الأول عام 1968، أغار الكوماندوس الإسرائيلي على مطار بيروت، ودمر طائرات شركة طيران الشرق الأوسط، بحجة أن فدائياً فلسطينياً أنطلق من مطار بيروت إلى مطار أثينا حيث هاجم طائرات إسرائيلية، ولم تبدوا من القوات المسلحة اللبنانية أي مقاومة، مما أثار نقمة البلاد فاستقالت الحكومة، وسرت الاتهامات بأن لبنان لا يريد المقاومة، وليس مستعداً للدفاع عن أرضه، واجهت الاعتداءات الإسرائيلية على مطار بيروت، أدانة شاملة، اجتمع مجلس الأمن الدولي وأصدر القرار (262) بالأجماع الذي أعطى لبنان حق المطالبة بالتعويض، وأدان العملية الإسرائيلية على لبنان بشدة[11].

أجمعت الدول العربية على الاستنكار والتنديد بما قامت به إسرائيل بالاعتداء على سيادة لبنان، وتم دراسة وضع دراسة للخسائر الناجمة عن الغارة الوحشية على مطار بيروت باتصال مع الرئيس اللبناني شارل حلو، اكتفاء الولايات المتحدة بالإدانة للغارة الوحشية من دون اتخاذ أي إجراء،

---

[9] فؤاد بطرس، المذكرات، بيروت، دار النهار، 2009، ص128.

[10] فرحان صالح، الثورة الفلسطينية والتطور المسألة الوطنية في لبنان، حول احداث لبنان، بيروت، الاتحاد العام للصحفيين اللبنانيين، 1975، ص34.

[11] وهيب ابي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط2، بيروت، مكتبة أنطوان، 2004، ص 351.

عكس الاتحاد السوفيتي الذي كان موقفه مع لبنان الدعوة الى تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في الثاني والعشرين سنة 1967، الذي يهدف إلى التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط بصورة عادلة[12].

لقد كان رد الفعل الإسرائيلي على مطار بيروت عاملاً قوياً في زيادة معارضة العمليات الفدائية الفلسطينية والوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وأدت هذه العملية كذلك الى استقالة حكومة عبد الله اليافي، وكلف الرئيس اللبناني شارل حلو، رشيد كرامي بتشكيل الحكومة اللبنانية[13].

مع تنامي المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية، عام 1969 برزت على الساحة قوتان واستراتيجيتان المقاومة تتصرف كثورة وبمنطق وطني قومي وكانت الحكومة اللبنانية تتصرف كدولة وبمنطق وطني قطري، ولقد حاول الطرفان إيجاد حل للتناقض بين منطق الدولة والثورة، عن طريق الحوار والاتفاقات وبذلت في هذا المجال، جهود محلية وعربية متعددة إلا أن تصعيد إسرائيل لعملياتها الانتقامية ضد قواعد المقاومة في الجنوب اللبناني اقضى على كل أمل في التفاهم والتوصل إلى حلول مشتركة وأصبحت كل عملية عسكرية تقوم بها المقاومة ضد إسرائيل تهدد السياسة الأمنية اللبنانية بشكل مباشر، ولهذا اخذ التناقض بين الجانبين شكلا حادا، وتوترت العلاقات بين الطرفين أكثر من مرة، وعجزت السلطة اللبنانية وحلفاؤها في إقناع الفلسطينيين بالتخلي عن العمل ضد العدو في الجنوب اللبناني، كما عجزت المقاومة عن إقناع السلطة اللبنانية بضرورة التخلي عن فكرة القوة النابعة من الضعف، وهي الفكرة التي تقول إن قوة لبنان في ضعفه [14].

أطلق الجيش اللبناني النار على التظاهرة التي انطلقت في الثالث والعشرين من نيسان (أبريل) 1969، فأوقع عدد من القتلى والجرحى وتحت وطأة ردود الفعل العنيفة على سلوك الجيش، خصوصا في مدينة طرابلس، قدم رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي استقالته، فأعاد الرئيس اللبناني شارل الحلو تكليفه بتأليف الحكومة الجديدة، وإعلان حالة الطوارئ إلا إن البلد غرق في أزمة وزارية وسياسية استمرت (215) يوماً [15].

حدثت أزمة ثانية بعد أزمة نيسان (أبريل) 1969، وقع صدام مسلح بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في جنوبي لبنان وعلى الحدود السورية وكذلك في مخيمات النازحين حيث دام هذا الصراع لمدة ستة أيام تم حصر مجموعة من الفدائيين في قريتي مجدل وشقرا، وفي 20 أكتوبر 1969، قامت قوات الأمن اللبنانية بتفجير الموقف وراح ضحيتها فدائيون فلسطينيون ومدنيون

[12] صحيفة النهار، بيروت، العدد (10202)، 30 كانون الأول، 1968.
[13] سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، بيروت، دار ابن خلدون، 1977، ص144.
[14] يحيى احمد الكعكي، الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان، بيروت، الناشر الإلكتروني برس، 1978، ص85.
[15] فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص264.

لبنانيون، وبعد هذه الحادثة قامت الدولة اللبنانية بإصدار أمر أنها لا توافق على تمركز الفدائيين في الجنوب اللبناني لأنه يشكل خطر على هذه المناطق لأنها مأهولة من بالسكان، ومن ثم أي عمل يمارسه الفدائيون يعرضهم إلى خسائر بالأرواح، وفي 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1969، منعت السلطة اللبنانية التجوال في المدن ورغم هذا العمل لم يتوقف القتال، فأعلن الرئيس اللبناني شارل حلو قبوله بالوساطة المصرية لحل الأزمة [16].

ظل القتال متصاعداً بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وفي 28 أغسطس 1969، وقع اشتباك عنيف بين الجيش وسكان المخيم للاجئين الفلسطينيين في نهر البارد، وكما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني عدم انسحابه من لبنان [17].

ومن خلال ذلك استمرت المناوشات التي تحولت مع شهر أكتوبر إلى جانب العمل الفدائي فضلاً عن الأزمة الوزارية، كل ذلك جعل رئيس الجمهورية شارل حلو في مواجهة أزمة متصاعدة، فالجيش لم يستطع حسم القتال، ومنع التجوال لم يوقف التصادمات، تحت ضغوط الأزمة والضغط العربي الرسمي والشعبي طلب لبنان وساطة جمهورية مصر العربية[18].

تفاقمت الأوضاع واستمرت الاشتباكات وأعلن الزعماء المسلمون في اجتماع عقدوه برئاسة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في 23 تشرين الأول 1969، يربطون مسألة مشاركتهم في السلطة بإلغاء التدابير التي تعيق حركة الفدائيين الفلسطينيين في لبنان، عندما أيقن الرئيس اللبناني شارل حلو أن لا حل للازمة السياسية الوطنية الا بالحوار والاتفاق مع الفلسطينيين برعاية مصرية ما يؤدي إلى تغيير موقف الزعماء اللبنانيين المسلمين [19].

عبر رئيس حزب الكتائب اللبناني بيار الجميل عن موقف الحزب من الوجود المسلح للفدائيين الفلسطينيين في لبنان، (إن حزب الكتائب ما من مرة وافق على انطلاق العمل الفدائي من لبنان أو تنسيقه او الاعتراف بوجوده، وكانت تنطلق معارضتنا هذه من واقع يقول إن مجرد الموافقة على العمل الفدائي يعطي إسرائيل مبرراً كافياً لضرب لبنان)[20].

عقد مجلس النواب اللبناني الجلسة السادسة بتاريخ الرابع والعشرين من نيسان(أبريل) عام 1969، برئاسة صبري حمادة، وتناول المجلس في اجتماعه المظاهرات وحوادث الأخلال بالأمن

---

[16] خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص283.

[17] رياض نجيب الزين، دنيا حبيب نحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية. منظماتها. اشخاصها. وعلاقاتها، بيروت، النهار، الخدمات الصحافية، 1976، ص166.

[18] موسوعة حروب لبنان، الدولية والإقليمية والأهلية، بيروت، مؤسسة هورايزون، 2008، ص91.

[19] المجلة الشهرية الإلكترونية، المصدر السابق.

[20] أمين السباعي، الأحزاب اللبنانية في مواجهة 1970، بيروت، كتاب الجريدة، 1970، ص22.

وتمثلت الحكومة في المجلس برئيس الوزراء رشيد كرامي، أعلن في بداية الجلسة الوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الشهداء الذين سقطوا في هذه المأساة من الشعب اللبناني أو من رجال الامن وقام وزير الداخلية في حكومة رشيد كرامي، بتلاوة بيان حول الأحداث الأخيرة جاء فيه ((في الأسبوع الأخير من شهر نيسان ظهر في البلاد سيل من البيانات وزعت على مختلف انحاء العاصمة بيروت وفي مختلف مدن الجمهورية، تارة باسم الأحزاب التقدمية في المنطقة العربية، وطوراً باسم الجبهة اللبنانية لمساندة حركة التحرر الوطني اللبناني، وحيناً باسم بيان أتحاد جامعة بيروت العربية ومجلس طلبة جامعة بيروت الامريكية، وحينا آخر باسم الطلبة التقدميين اللبنانيين، وأخيرا باسم عدد من الأحزاب والفئات التقدمية في لبنان منها، الحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والشيوعيين اللبنانيين، والجبهة التقدمية اللبنانية لمكافحة الصهيونية، والمستقلون اللبنانيون، ولبنان الاشتراكي، هذه البيانات جاءت بعبارات مثيرة ضد الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني، وتدعو إلى التظاهر في يوم الثالث والعشرين من نيسان عام 1969، والدعوة إلى إطلاق حرية العمل الفدائي يغضب سفارات أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية، وتناولت البيانات أن العمل الفدائي الذي هو جزء من حركة التحرر العربية، وأن الحكومة اللبنانية تعمل على تصفية المقاومة الفلسطينية [21].

وتناول النائب سليم حيدر الأحداث وبين موقفة من العمل الفدائي موضحاً أن العمل الفدائي ليس ولأيمكن أن يكون موضوع خلاف بين اللبنانيين فاللبنانيين جميعاً يؤيدون العمل الفدائي، ويدعون إلى تأييده ويقدسونه، لا أرى من المطالب الأربعة التي تحتويها هذه البيانات، ما يخرج عن نطاق تأييدنا للعمل الفدائي، ((حرية العمل الفدائي في لبنان، عدم التعرض للبنانيين الذين يؤازرون العمل الفدائي، اخراج الفدائيين من السجون، معاقبة المسؤولين عن حوادث القتل التي حصلت في صيدا وبيروت، وتناول النائب كمال جنبلاط موقفه من الأحداث والوضع الفلسطيني في لبنان، وعن الثورة الفدائية، وأكد أن معظم شبابنا مع الفدائيين ومع نزعة الفداء والكفاح التي بدأت تولد في جميع الأقطار العربية [22].

أصدرت أمانة السر العامة للبطريركية المارونية بياناً في 26 نيسان 1969، أعربت فيها عن أسفها العميق للأحداث التي وقعت والدماء التي أُريقت، والأضرار التي حدثت، والأثر السيء التي تركته في النفوس، كما انها تقدر كل موقف صريح يدعو الى التفاهم وتوحيد الرأي لمواجهة هذه الظروف المصيرية، وأستنكر البيان فرض الإرادة على هذا الوطن والنيل من كرامته وسيادته [23].

---

[21] محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ 24 نيسان 1969.

[22] المصدر نفسه.

[23] الوثائق الفلسطينية لعام 1969، الوثيقة المرقمة (177)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971، ص177.

تناول النائب عبد الله اليافي بيان وزير الداخلية، في الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني المنعقدة بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1969، ((يوجد أناس يؤمنون بالتضحية الفلسطينية وبقضية الفداء، وقد ذهبت إلى المستشفى بنفسي ووجدت، أن الرصاص موجه إلى صدور المتظاهرين وإلى رؤوسهم، ولم تقر الحكومة إذا كان بيدهم سلاح، أن الذين قتلوا لم يكن بيدهم سلاح، الشباب والطلاب والناس الذين تظاهروا لأمر ما، هؤلاء أبنائنا ودمائهم عزيزة علينا كما هي عزيزة علينا دماء الجند))، وتناول النائب كميل شمعون بيان وزير الداخلية حول التظاهرات، ((ورأى البعض الآخر في هذه الحادثة وفي الضحايا أنها حلقة بل حلقات من سلسلة طويلة من هؤلاء الضحايا الذين وقعوا في سبيل فلسطين إلا أنهم يقولون أن هذه المرة كان وقوع الضحايا بالرشاش اللبناني، اسمع لنفسي أن أقول أنني لم أقتنع بالأسباب التي وردت على لسان الحكومة، انه كان بالإمكان أن لا يقع هذا الحادث لو اتخذنا التدابير اللازمة قبل أيام من وقوعه [24].

طلبت الحكومة اللبنانية من سفيرها في القاهرة حليم أبو عز الدين، لإيفاد مسؤول فلسطيني رفيع المستوى الى بيروت للتفاوض مع الجهات اللبنانية المختصة من اجل التوصل الى اتفاق على مخطط يكون في مصلحة الجميع، وينهي الاشتباكات في لبنان وفق خطة عمل تؤمن مصالح الفريقين وبدلا من أرسال مسؤول فلسطيني الى بيروت، تم الاتفاق على دعوة الرئيس ياسر عرفات وفريق من مفاوضيه، الى الاجتماع في العاصمة المصرية، بوفد لبناني رفيع المستوى، وجاءت الموافقة من بيروت على تلبية الدعوة، هناك أسباب في إحجام الرئيس كرامي عن الذهاب الى القاهرة، وتردد أنه قد يكون أدرك أن المفاوضات ستؤدي حتماً الى أن يفرض الفدائيون شروطهم ويحصلوا على حقوق تحول وجودهم من لاجئين الى مقيمين، يتمتعون بحرية وبحقوق تحميها بنود الاتفاق الذي سيوقعونه، كان ياسر عرفات في دمشق، وقبل أن يغادرها أدلى بتصريحات صعد فيها مطالبه وأعلن أنه لن يتراجع عنها بشكل من الأشكال، ويمكن القول إن قبول القاهرة دعوة الوساطة يرتبط جذرياً بمبدأ عام وهو حق العمل الفدائي وحريته [25].

المبحث الثاني: اتفاق القاهرة في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) 1969

اتخذت الاحداث في لبنان منعطفا خطيرا نحو الأسوأ في عام 1969، عندما بذلت المقاومة جهوداً للتمركز في المناطق الحدودية جنوبي لبنان، وقعت اشتباكات دموية عديدة بين الجيش والمقاومة، عندما حاصرت قوات الجيش الفدائيين في قرية كفر كلا في السادس عشر من نيسان عام 1969، وتنادى اليساريون اللبنانيون وفئات أخرى تساند حركة المقاومة الى التظاهرات تندد بالسلطات العسكرية فسقط إحدى عشر شهيداً وأثنان وثمانون جريحا من اللبنانيين والفلسطينيين، وتوالى القتال

[24] محضر الجلسة السادسة، المصدر السابق.

[25] جورج فرشخ، المصدر السابق، ص274.

بين الجيش والمقاومة وفي صدام مع عناصر من فدائي الصاعقة في الخامس والسادس من أيار عام 1969، استشهد جنديان واثنان من الفدائيين، وفي السابع من أيار عام 1969، وصل إلى بيروت حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس المصري جمال عبد الناصر للتوسط بين المقاومة والسلطات اللبنانية، وتبع الزيارة لقاء بين رئيس الجمهورية اللبنانية شارل حلو وزعيم المقاومة الفلسطينية ياسر عرفات، وفشلت هذه الجهود في تحقيق التفاهم، فوجه الرئيس اللبناني شارل حلو رسالته الشهيرة في الثلاثين من حزيران عام 1969، التي رفض فيها سياسة الامر الواقع التي خلقته المقاومة في لبنان [26].

أعلن الرئيس رشيد كرامي أنه من الأفضل التوصل إلى تسوية مع الفدائيين ليتمكن من تشكيل حكومة، وبعد ذلك يحين الوقت لتقرير متى وكيف يتم ضبطهم، من المرجح أن الرئيس اللبناني شارل حلو قد ازداد تشدداً تجاه الفدائيين كرد فعل من المواقف، حيث استعرض المأزق الذي يعانيه وأعلن أنه لا يوجد لحد الآن أي أتفاق وطني واضح في الرأي حول الفدائيين، فالزعماء المسلمون مازالوا مترددين، وحتى بعض الزعماء المسيحيين مهتمون أكثر بتشكيل الحكومة من اهتمامهم بضمان قدرتها على الحزم مع الفدائيين، الرئيس شارل حلو يعتبر أن سيادة لبنان امر جوهري ويشعر أنه من غير المقبول قانوناً أن تقبل الحكومة بوجود الفدائيين، لأن ذلك يعني بداية النهاية للبنان كبلد مستقل، ويعتقد شارل حلو أن أي اتفاق مع الفدائيين غير مرغوب فيه، ومستحيل في الوقت الحاضر وبأن لا مصلحة للبنان فيه، فالفدائيون يعرفون جيداً أن عامل الوقت هو لمصلحتهم، وبأن أي اتفاق يعقدونه حالياً مع الحكومة، ولو كان محدوداً، سوف يكون فاتحة لتنازلات أكبر في المستقبل [27].

الرئيس شارل حلو يسعى إلى إيجاد اتفاق قابل للحياة بين الحكومة اللبنانية والفدائيين، وأن الرئيس حلو ثابت في موقفه الأساس بالمحافظة على سيادة لبنان التي هي خارج أي تفاوض إذا كان الاتفاق مستحيلا فللرئيس حلو خياران، الأول، أن تقبل الحكومة اللبنانية بوجود الفدائيين كأمر واقع ومن باب سياسة التسوية، وهذا ما كان يرفضه، لأنه يشكل تنازلاً عن سيادة لبنان، ومن شأنه أن يدمر البلد، والثاني، الذي يفكر فيه جدياً، اعتماد سياسة الاستفزاز التي في نظره بإمكانها النجاح خلافاً لكل التوقعات، فانه ربما من الأفضل أن يجازف بإمكانية نشوء نزاع داخلي، من اجل تجنيد الأمة ضد تهديد الفدائيين، بدل البدء بالانزلاق على منحدر التهدئة الذي يكرس نهاية لبنان كدولة معتدلة ذات طابع برلماني ديمقراطي [28].

---

[26] رياض نجيب ودنيا حبيب نحاس، المصدر السابق، ص 166.

[27] جو خوري الحلو، شارل حلو واتفاق القاهرة ترجمة شربل النجار، بيروت، دار سائر المشرق، 2018، ص109.

[28] المصدر نفسه، ص111.

كان لابد من أيجاد حل، فتفاوضا رئيس الجمهورية والحكومة اللبنانية وتم الاتفاق على إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، وتم اختيار القاهرة مكاناً لذلك، وفيها مقر الجامعة العربية والقيادة العربية الموحدة، فسافر الوفد اللبناني إلى القاهرة برئاسة قائد الجيش اللبناني الجنرال أميل البستاني بعد أن اعتذر رئيس الوزراء، بدأت المفاوضات منذ التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1969، بين الوفد اللبناني برئاسة الجنرال اميل البستاني، والوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات، وبحضور وزير خارجية مصر محمود رياض ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وكان الرئيس المصري جمال عبد الناصر يطلع على المحادثات بصورة متواصلة، تم إعلان الاتفاق في الثالث من تشرين الثاني1969، وقد أعطى الفلسطينيين حرية التسلح والعمل الفدائي، انطلاقاً من لبنان وتم الاتفاق على طرق مرور المسلحين الفلسطينيين وأماكن تمركزهم مع التشديد على احترام سيادة لبنان وسلامته [29].

عقد الوفدان اللبناني برئاسة عماد الجيش أميل بستاني والفلسطيني برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعهما الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين الموافق الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) 1969، وقد حضر الاجتماع السيدان محمود رياض وزير الخارجية المصرية والفريق اول محمد فوزي وزير الحربية، وانطلاقا من روابط الاخوة والمصير المشترك التي تؤكد أن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد من أن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه ضمان سيادة لبنان ومصلحة الثورة الفلسطينية وأهداف الأمة العربية، جرت محادثات سادها التفاهم والرغبة في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه العمل الفلسطيني، وقد تم الاتفاق على كل النقاط التي كانت موضوع البحث [30].

فجرت اتفاقية القاهرة السرية التناقضات بين مختلف فئات الشعب اللبناني فاعتبر بعضهم أنها تمس السيادة اللبنانية وتعطي لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية دولة ضمن الدولة اللبنانية، وقد أجاب الرئيس شارل حلو عن ذلك بقوله أما موافقتي فكانت من نوع اختيار أحسن الأسوأ لأن البلاد كانت على أبواب حرب أهلية" [31].

ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان لم يكن بالأساس هدفاً لبنانيا، فالمقاومة لا تشكل خطراً مصيريا على لبنان، فهي ترفض مشاريع الاستيطان، والاستيطان يطوي أمره ضيق الرقعة اللبنانية، بل ضرب المقاومة كان أولاً، هدف الكيان الإسرائيلي وهدف المخططين، والمخططون هم غالباً وزراء

[29] وهيب أبي فاضل، المصدر السابق، ص352، ص 353.

[30] نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، بيروت، الناشر مختارات، 2005، ص302.

[31] شفيق الريس، التحدي اللبناني 1975-1976، بيروت، دار المسيرة، 1978، ص 54.

الظل من رجال المخابرات، وهم أحياناً أفراد من " الأسياد" فللدولة سياسات لا يعتمدها دوماً رجال المخابرات، فهم دولة ضمن دولة [32].

يقول الرئيس اللبناني شارل حلو، ((هناك سبب مهم للقبول بالتفاوض في القاهرة فهي كانت مركز القيادة المسؤولة عن جميع الجبهات العربية، والقائد العام وفقاً للدفاع المشترك المعول به منذ عام 1951)) [33].

منح اتفاق القاهرة الذي بقى محتواه طي الكتمان، الفلسطينيين الحق في العمل العسكري انطلاقاً من بعض النقاط في الأراضي الفلسطينية، إضافة الى تولي الأمن داخل مخيمات اللاجئين كما وان اشترط ضرورة الحفاظ على سيادة الدولة اللبنانية واحترامها، وأن تكون الأنشطة الفلسطينية منسقة مع سلطات البلد، والواقع أن اتفاقية القاهرة كان من شأنها بالرغم من هذا التحفظ الشكلي أن تحد بوضوح من السيادة اللبنانية، وبالفعل فان التخلي عن المسؤوليات الأمنية داخل مخيمات اللاجئين والإجازات الممنوحة بشروط غير محددة، لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل انطلاقا من الأراضي اللبنانية، قاد بكل بساطة إلى التنازل عن سيادة الدولة على جزء من أراضيها والتفاوض مع طرف آخر في شان سلطتها، وبناء عليه لئن كانت غلطة لبنان الأولى هي توقيعه على هذا النص، فقد كانت الثانية اعتقاده بأن في الإمكان تطبيقه [34].

أكد الطرفان اللبناني والفلسطيني المجتمعان في القاهرة أن الكفاح المسلح الفلسطيني هو في مصلحة لبنان، كما هو في مصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم، وكان أهم ما انتهت إليه الأزمة الأولى مع المقاومة، تثبيت مواقع المقاومة في لبنان وانطلاق العمل الفدائي منها، تحديد القوى التي تتصدى حتى بالسلاح للعمل الفدائي الفلسطيني، وهي الحلف الماروني والدول العربية اليمينية حسب تعبير فؤاد لحود وإسرائيل، الوجود الفلسطيني في لبنان أصبح ورقة في الصراع حول الحكم في لبنان، واتضح ذلك من أهداف الحلف الماروني أزمة الحكم في لبنان جعلت كل القوى السياسية إخفاء معالمها، ولعل تصريح "ريمون أده" يبرر هذا الواقع أذ أعلن تعليقاً على تصريح لوزير الدفاع اللبناني نصري معلوف، دعا فيه إلى "مساواة اللبنانيين في حمل السلاح كل ضحية تقع من جراء استعمال الأسلحة الحربية سيضع الراي العام المسؤولية على عاتق حكامه، وربما ينزعج الحكام من هذا الأمر، ولكن ربما يأتي يوم يوجه هذا السلاح نحو صدور الحكام أنفسهم، وعندئذ يذوقون طعم الرصاص

[32] هنري أبو خاطر، بين النكبة والمأساة، بيروت، دار النهار، 1979، ص69.
[33] شارل حلو، حياة في ذكريات، بيروت، دار النهار، 1979، ص277.
[34] آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، بيروت، المكتبة الدولية، ط3، 2009، ص24.

عندما يخرق جلودهم، فإذا لم يشعروا اليوم بخطر هذه الأمور فسيشعرون بذلك غداً وربما في الآتي القريب" [35].

توصل الوفدان اللبناني والفلسطيني إلى "أتفاق القاهرة" الذي حمل اسم الدولة المضيفة، وتم فيه إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، وتسهيل العمل الفدائي ويبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط، غير أن هذا الاتفاق أظهر التناقضات حوله حتى بين المعارضين للعمل الفدائي، أذ وجه رئيس الرابطة المارونية شاكر أبو سليمان برقية الى الرئيس اللبناني شارل حلو في الحادي عشر من تشرين الثاني 1969، أعلن فيها رفضه له لأنه يمس السيادة اللبنانية، وحمل جميع السلطات المسؤولة أمام التاريخ عن كرامة الوطن وسلامة أراضيه [36].

أثيرت المناقشات حول الطبيعة القانونية "لاتفاق القاهرة" الذي اعتبر أتفاقاً دولياً، وذلك كونه موقعا بين منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها كل الدول العربية وإن لم تكن قد دخلت الجامعة العربية بعد كعضو كامل كما أثير جدل قانوني، حول صلاحية رئيس الجمهورية في أيفاد قائد الجيش للتفاوض ومن ثم التوقيع باسم الجمهورية اللبنانية، وبالعودة الى نص المادة (52) من الدستور اللبناني "يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية"، ليس معنى ذلك أنه يقوم شخصياً بالمفاوضة انما ينتدب لها من يراه مناسباً لهذا الغرض وهو في الغالب وزير الخارجية أو أحد السفراء لكن اختياره لقائد الجيش ربما أملته ظروف المواجهات المسلحة بين الجيش والكفاح الفلسطيني المسلح، ففضل انتداب قائد الجيش شخصياً، اما غياب رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي عن الاتفاق هو كان في ذلك الوقت مستقيلاً، الدكتور ادمون رباط يرى انه من واجب الحكومة ولو مستقيلة ان تشارك بهذه المسؤولية، وان المعاهدات والاتفاقات الدولية تصبح نافذة بعد إصدارها ونشرها اسوةً بالقوانين التي يقرها مجلس النواب، إن اتفاق القاهرة بقى مدة من الزمن مجهولاً من الوزارة أو على الأقل بعض أعضاء الوزارة التي تألفت بعد إبرامه، ولم يطلعوا عليه إلا بعد نشرة من قبل جريدة النهار، في نيسان 1970 [37].

تصاعد التيار اللبناني – العربي – الفلسطيني داخل لبنان وعلى أرضه واضحة، رفض الهزيمة واعتناق العمل الثوري من خلال الكفاح المسلح، اتخاذ الكفاح المسلح الفلسطيني في لبنان قاعدة أساسية له للانطلاق إلى محاربة إسرائيل عبر الحدود المشتركة بين البلدين وذلك بفعل ثلاثة عوامل مساعدة، ضعف السلطة اللبنانية التي انقسمت حول موقفها من العمل الفدائي عبر لبنان،

[35] موسوعة حروب لبنان، الدولية والإقليمية والأهلية، المصدر السابق، ص92.
[36] ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي 1958–1975، بيروت، مكتبة السائح، 2005، ص193.
[37] رياض الحاج، لبنان السياسي، بيروت، الناشر رياض الحاج، 2008، ص35.

والخلاف بين المقاومة الفلسطينية وجمال عبد الناصر في نهاية الستينات وبداية السبعينات، وأحداث الأردن عام 1970، التي هجرت إلى لبنان مئات المقاتلين الفلسطينيين [38].

نشر الرئيس شارل حلو قبل ثلاث سنوات من وفاته، مقالة في جريدة النهار كرسها للدفاع عن نفسه، وكانت بعنوان "حقيقة أتفاق القاهرة" ليس بفضل هروبنا إلى الأمام يمكننا استعادة الوطن، ومن ضمن ما جاء في المقالة "كان من سوء حظنا أننا كنا الأكثر ترحيباً بهم (اللاجئين الفلسطينيين)، من بقية الدول العربية، وذكر الرئيس شارل حلو في مقالته أن الملك حسين سبق رئيس وزراء لبنان عبد الله اليافي، إلى القول للإعلاميين " تستطيعون أن تعتبروا أننا كلنا فدائيين، وكان ذلك في الثاني والعشرين من آذار(مارس) 1968، ولم يمنع ذلك أن تقع في عمان أكبر مذبحة لقتل الفدائيين واللاجئين الفلسطينيين، في أيلول الأسود عام 1970 [39].

إن الشهور التي تلت تشكيل حكومة كرامي أثر توقيع اتفاق القاهرة عام 1969، وامتدت حتى عام 1970، شكلت سلسلة من الأحداث الدامية دخلت المقاومة فيها عنصراً فاعلاً وطرفاً في مواجهات محلية، اندرجت ضمن مشروع تصفية (الشهابية)، وإذا كان الهدف من تكليف كمال جنبلاط بمهام وزارة الداخلية، في حكومة رشيد كرامي، هو ضبط المقاومة الفلسطينية وعودة السلطة اللبنانية الى المخيمات الفلسطينية، وإعادة اللحمة إلى الحكم الذي شهد أزمة استمرت سبعة اشهر ، فإن أطرافاً أساسية في الصراع السياسي اللبناني لم تراهن على جدوى مشروع كمال جنبلاط، ومن ثم بدأت تهيئة قواها وتعبئتها للدخول في أية مجابهة مباشرة مع المقاومة من جهة، والتخلص من الضوابط الشهابية التي حاولت احتواء هذه القوى في سياستها العامة من جهة أخرى [40].

المبحث الثالث: موقف مجلس النواب اللبناني والأحزاب السياسية والقوى اللبنانية من اتفاق القاهرة عام 1969

كان موقف حزب الكتلة الدستورية من الوجود المسلح للفدائيين الفلسطينيين في لبنان، بان موقف الحزب معروف وتم شرح ذلك في الصحف من قبل رئيس الحزب بشاره خليل الخوري، وخلاصة الموقف أنه لا يمكن للبنانيين المخلصين أن يختلفوا على مضمون رسالة رئيس الجمهورية شارل حلو، وإذا تأذت الوحدة الوطنية في لبنان تأذت قضايا العرب واللامركزية والعمل الخاطف من

[38] نبيل خليفة، الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية حيال لبنان، بيروت، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، جبيل، لبنان، 2008، ص63.

[39] جورج فرشخ، رشيد كرامي، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016، ص318، ص 319.

[40] نضال سليمان الأمام، التيارات السياسية في لبنان، من أتفاق القاهرة الى أتفاق الطائف، بيروت، دار النهضة العربية، 2017، ص72.

شروط العمل الفدائي، أما خطة الخروج من هذه الأزمة فيجب أن تترك للرئيسيين شارل حلو ورشيد كرامي وقادة الجيش [41].

وضح بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبناني، إن اتفاق القاهرة ليس اتفاقا بالمعنى الحقوقي القانوني، ولا يحمل طابع الاتفاقيات التي تعقد بين دولة وأخرى، واكد السيد بيار الجميل أن الكتائب ما من مرة وافقت على انطلاق العمل الفدائي من لبنان أو تنسيقة والاعتراف بوجوده، كانت تنطلق من معارضتها هذا من واقع يقول " أن مجرد الموافقة على العمل الفدائي يعطي إسرائيل مبرراً كافياً لضربنا "، اتفاق القاهرة واقع فرضه وجود (350) ألف لاجئ فلسطيني في لبنان تحركوا جميعهم بعد حرب حزيران 1967، وثاروا ضد الوجود الإسرائيلي بتوجيه القيادات الفدائية، واصطدم الفدائيون خلال الأزمة بالجيش اللبناني، بدأت النذر باحتمال وقوع حرب أهلية في لبنان تبدا باصطدامات بين الجيش اللبناني والفدائيين، وتنتهي بانقسام اللبنانيين، ومن ثم باصطدامهم، وكان كل شيء يؤكد ذلك من تأييد الدول العربية للفدائيين ووقوف المسلمين في لبنان معهم إلى انتشار السلاح بأيدي (350) الف لاجئ، أكد رئيس حزب الكتائب اللبنانية، بيار الجميل، أرسل لنا الله بعد أن وصلنا إلى حافة الحرب الأهلية إلهاماً للاتفاق مع الفدائيين بواسطة أصدقائنا ومن بينهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي لأول مرة بعد خصوماتنا المعروفة معه تفهم وضعنا وتدخل للوساطة التي أدت إلى وضع اتفاقية القاهرة عام 1969، هذه الاتفاقية التي أوقفت الحرب الأهلية بين الجيش اللبناني واللاجئين دون أن تلزمنا بالاعتراف بالعمل الفدائي، وقد أحطنا هذه الاتفاقية بالسرية التامة لأن إعلانها يعطي الفرصة للحزبيين عدم الاعتراف بحرية العمل الفدائي، في نص الاتفاقية وان إعلانها أيضاً كان سيؤدي إلى فتح الطريق على بعض السياسيين الذين يتصيدون الأخطاء من الحكومة لشن الحملات عليها وقد قبلنا بالمشاركة بالحكم لأن الاتفاقية لم تعترف بحرية العمل الفدائي، وأسهمت من ناحية ثانية في منع الحرب الأهلية [42].

وكان موقف حزب الكتائب من العمل الفدائي في لبنان، أن حزب الكتائب يعتقد أن عدالة قضية فلسطين لا يختلف عليها اثنان، أي أحد يمكن أن يشاهد لبنان أو يسمح بإقامة مجموعات فدائية على الحدود اللبنانية مع ما يعترض له لبنان في هذه الحالة من احتمالات العدوان المتزايد [43].

---

[41] أمين السباعي، المصدر السابق، ص11.

[42] المصدر نفسه، ص22.

[43] فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان 1930– 1980، بيروت، دار المسيرة، 1980، ص210، ص211.

وكانت نتيجة اتفاق القاهرة، ان انطلق الفدائيون من الحدود اللبنانية على إسرائيل، فقابل العدو هذا الانطلاق باعتداءات متواصلة على جنوبي لبنان، مما أدى إلى أن كل بيت هدمه الفدائيون في إسرائيل ثارت له إسرائيل بتهديم عشرات البيوت، وكل إسرائيلي قتلته صواريخ الفدائيين التي أطلقت من الحدود اللبنانية، قتل مقابلة عشرات اللبنانيين بقنابل العدو، إن العمل الفدائي عملاً مقدساً، وان تاريخ كفاح الشعوب التي غلبت على أمرها، فقاومت وكافحت في سبيل استعادة حقها السليب، وأرضها التي دنستها إقدام العدو، قد اعتمدت سلاح المقاومة في جملة ما اعتمدته من أسلحة، أدركت الحكومة اللبنانية الضرر الذي الحقه " اتفاق القاهرة" بالبلد، ولم يلحقه بالعدو واستفاد منه الفدائيون، كانت النتيجة إن ضاعت المسؤوليات بين القاهرة وبيروت وساد العلاقات اللبنانية الفدائية جو من الريبة والارتباك لم يكن في مصلحة أحد، ولم يكن في مصلحة الفدائيين [44].

موقف زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط، من وجود الفدائيين في أرض لبنان، أكد أن المشكلة أخترعها من ألفها إلى يائها، رئيس الجمهورية " شارل حلو" في بيان ظن فيه أنه بموجب إعلان تدعمه الحركات العصبية والنبرات المتصاعدة التمثيلية، يمكن أن يلغي الوجود القومي العربي بمرسوم، وسهى عن باله أن أفضل السبل هي تنظيم التعاون مع الفدائيين وكسب ثقتهم لأجل ذلك وتنسيق العمل المشترك، ولكن ما حيلتنا ومن كان عندنا رمى بهذه الفتنه الحقيقية بين اللبنانيين جالساً متربع اعلى سطح القمر، ينظر إلى الأشياء من نافذة الصاروخ الأمريكي[45].

أعلنت الجبهة اللبنانية في بيان رسمي لها أنها تعتبر "أتفاق القاهرة" لا غيا، لأن محاولات تطبيقه كلها فشلت، وهذا الموقف للجبهة اللبنانية ليس موقفاً سياسيا مفاجئا، أنه حصيلة لمواقف مبدئية وسياسية قديمة ومعلنه رسمية على لسان أركانها، وهي مواقف تقول بصراحة أنها ضد اتفاق القاهرة، وضد الوجود الشعبي الفلسطيني الكثيف في لبنان، وتحرض السلطة اللبنانية باستمرار على إلغاء أتفاق القاهرة، وعلى الاتفاق مع الحكومات العربية على إعادة توزيع الفلسطينيين في البلاد العربية، بحث لا يبقى منهم في لبنان إلا ما يتناسب مع عدد سكانه ومع رقعته الجغرافية، ومع إمكانياته المالية، أن الجبهة اللبنانية تنتقل من عرض حجمها ضد الفلسطينيين إلى موقع الاتهام للعرب، فنقول أنهم يقبلون لبنان ما يرفضونه لأنفسهم، فهم يتركون لبنان يتحمل وحده عبء العمل الفدائي ضد إسرائيل ونتائجه، ولا يعطون الفدائيين في بلدانهم الحقوق التي يوافقون على إعطائهم إياها في لبنان[46].

---

[44] يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، بيروت، دار النهار للنشر، 1975، ص 465، ص466.

[45] أمين السباعي، المصدر السابق، ص 37.

[46] بلال الحسن، جدل اتفاق القاهرة، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (69/68)، تموز/آب، 1977، ص17.

أكد رئيس حزب النجادة عدنان الحكيم، موقفه من العمل الفدائي بأن الحزب يؤيد العمل الفدائي على امتداد الأرض العربية، لاسيما الأرض المحتلة والذين يرون ذلك خطر على لبنان يتجاهلون الحقيقة، إذ إن الخطر قائم من جانب إسرائيل أكان الفدائيون في لبنان أم لم يكونوا فعندما اعتدت إسرائيل عام 1967، على الأرض العربية لم يكن هناك فدائيون وإنما قامت بعدوانها التوسعي وهو لا يستثني لبنان، أذن لماذا الهروب من الحقيقة، ورد اعتداءات إسرائيل على قرى جنوب لبنان إلى وجود العمل الفدائي [47].

عقد مجلس النواب اللبناني جلسته الثانية من العقد العادي الثاني لسنة 1969، برئاسة صبري حمادة، تمثلت حكومة رشيد كرامي الثانية أمام مجلس النواب في الرابع من كانون الأول 1969 لنيل الثقة بالبيان الوزاري المتضمن اتفاق القاهرة، وذكر الرئيس رشيد كرامي " أن الحكومة الجديدة أمام مجلسكم الكريم بعد أزمة امتدت شهوراً طويلة وجاوزت في حدتها وطابعها كل ما سبقها، واجه لبنان خلالها صعاباً أمكنه أن يتخطى أخطارها بفضل وعي أبنائه وتكاتفهم"، تناولت الحكومة في بيانها الوزاري، على الصعيد العربي فقضية فلسطين كانت ولا تزال، في صميم تفكيرنا واهتمامنا ونحن نجد فيها قضية العرب الأولى، وسنبذل المزيد من الجهد والتضحيات في سبيلها، وهي الجوهر والأساس قضية حق وعدالة، أن لبنان لم يتردد يوما في مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق، وقد عقد مع قادة المنظمات الفلسطينية أتفاقاً في القاهرة أخذ بعين الاعتبار في آن واحد، واجب الحفاظ على سيادة البلد وأمنه من جهة وضرورة إسداء أقصى ما يمكن إسدائه من عون وسند للمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية، وان سلطة الدولة ستظل قائمة كاملة على مختلف أجزاء الوطن، والحكومة اللبنانية عازمة على تنفيذ هذا الاتفاق بنفس الروح التي وضع بها، أن الثقة التي نطلبها من مجلسكم الكريم ستمكننا من تأمين كل ذلك على النحو الذي نرجوه جميعاً، أن طبيعة هذا الاتفاق تفرض بقاءه سرياً في الظرف الراهن، إلا أننا سنعمل في الوقت المناسب الى اطلاع المجلس ولجانه المختصة على مضمونه، بعد اطلاع النواب على البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي الثانية، آمله أن يمنحها مجلس النواب اللبناني الثقة، وتناول الحديث النائب بشير النعمان مؤكداً تأييد ما جاء في قضية أتفاق القاهرة وقال "نحن معك يا دولة الرئيس في قضية أتفاق القاهرة" وأشار النائب بهيج تقي الدين، "كانت حجة الذين لا يؤيدون أتفاق القاهرة أنهم لم يطلعوا على هذا الاتفاق وكان هذا الاتفاق معاهدة يجب أن تأتي الى مجلس النواب قبل عقدها، أكد النائب عدنان الحكيم، "أن الوضع في الجنوب تبدل بعد اتفاق القاهرة وأن هذا الاتفاق قد حقن الدم العربي وحول أفواه البنادق من الأراضي العربية الى صدر العدو، وتناول النائب سمعان الدويهي وأكد "أن أتفاق القاهرة المدعوة الحكومة على تنفيذه، أن بروتوكول القاهرة هو سر، ولكن بعد ما نشرت محتوياته جريدة الأهرام المصرية في اليوم الثالث لم يعد سراً خاصة وان سلطات مصر ولبنان، والفدائيين لم تسارع الى نفي ما جاء في الأهرام، أما الذي

[47] أمين السباعي، المصدر السابق، ص 42.

حصل في القاهرة، فهو اتفاق سياسي مصيري يلزم لبنان بمواقف جديدة أخطر بكثير من مواقف عام 1948، لان السياسة العامة هي من اختصاص هذا المجلس، فكان يجب عرضه عليه، وأكد الدويهي "أن الموقف المسيحي كان دائماً وأبداً مؤيداً لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وان اتفاق القاهرة في مفهومه الدولي هو إعلان الحرب، لقد أعلنها لبنان وحده هذه المرة ضد إسرائيل، واكد النائب سليم حيدر " أن اتفاق القاهرة المختلف عليه في هذا المجلس والذي يود بعضنا الاطلاع عليه، أن الذين عقدوه في الظروف التي عقدوه بها قد استحصلوا على اكثر ما يمكن من الضمانات لسيادة هذا البلد وسلامته من جهة وتأمين العمل الفدائي من جهة ثانية " إن اتفاق القاهرة يكفي انه حقن الدماء، وأني أتوجه الى قلوبكم يا أخوتي لا تجعلوا من اختلاف جديد على اتفاق القاهرة سبباً لفتنه تذر قرنيها هذه المرة في صفوف الشعب اللبناني، وأشار النائب شفيق الوزان إلى الكلمة التي وجهها رئيس الجمهورية شارل حلو إلى اللبنانيين في الحادي والثلاثين من أيار ومضمونها الخطير الذي لأنقره، أيد موقف الرئيس كرامي منها، وتطرق إلى المحاكمات التي تجري في خصوص اطلاق النار على التظاهرات ورأى أن الأحداث التي مرت على لبنان من خلال التصدي للفدائيين قد هزت البلاد هزاً وعرضتها لأخطار مهلكة، وأكد أن الدولة رفضت ما سمي بالأمر الواقع قد عادت إلى الواقع وقبلت بالتنظيم والتنسيق وليس في ذلك انتقاص لسيادة لبنان، وهذا التنسيق افترضته القاعدة الأساسية التي قام عليها اتفاق القاهرة، وأكد النائب أنطوان سعادة أنني مع العمل الفدائي أنني مع فلسطين، وأكد النائب حسن الرفاعي "الكل يعرف أن الفدائيين وجدوا على أرض لبنان منذ سنوات وفي أماكن أكثرها قرب من مواقع الجيش اللبناني، مما يعني أنهم وجدوا واستمروا قرب الجيش والمسؤولين، ونحن نعلم أن الفدائيين كانوا مع الجيش متفاهمين وله شاكرين، فكيف إذن أختلف الإخوان واقتتلا، ولولا الله قد من على هذا الوطن بجيش مخلص متماسك وشعب واع موحد، لو ترك الأمر لأخطاء السياسة في هذا البلد لما تم اتفاق القاهرة الذي نؤيده ويؤيده كل لبناني مخلص"، وأشار النائب نديم نعيم وانتقد ما طرحه الرئيس رشيد كرامي في جلسة الخامس والعشرين من نيسان، هل يجب على الوزارة أن تؤيد العمل الفدائي، وهذا السؤال يجب على الوزارة أن لا تطرحه ولو كان رئيس الوزراء بعيد النظر، لعلم أن السؤال هذا سيشق لبنان الى شقين متخاصمين، الشق الأول يعارض معارضة دائمة للعمل الفدائي انطلاقا من لبنان والشق الثاني، يقبل أن يمارس العمل الفدائي انطلاقا من لبنان، وان هذا الطرح هو الذي أدى الى الانشقاق بين اللبنانيين، أكد النائب ادمون رزق أن الخطر الصهيوني الذي يتهدد لبنان أكثر من أيه دولة عربية، وطالب بالاتفاق على وسائل درء هذا الخطر، وبين النائب رزق أن اتفاق القاهرة إذا لم نكن نعرفه بعد فليس لنا أن نرفضه، ونحن قادرون أن نرفضه بالطريقة التي يجب أن يرفض بها ساعة يتبين أنه يمس سيادة لبنان وكيان لبنان والمبادئ التي يؤمن بها كل لبناني أصيل[48].

[48] محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ الرابع من كانون الأول سنة 1969.

النائب سعيد فواز أعلن التأييد المطلق لاتفاق القاهرة مؤكدا " رغم اعترافنا أنه من المحتمل ان ينالنا من جرائه ضرر كبير، في الأرواح والممتلكات ولكن هذا يهون علينا في سبيل قيامنا بواجب نصرة فلسطين"، النائب منير أبو فاضل، أكد أن الذين أسهموا في وضع اتفاق القاهرة، لهم من الوطنية والجرأة ما نجله، أنتقد النائب جعفر شرف الدين معاملة بعض الحكام والأجهزة للفلسطينيين، وأكد أن اتفاق القاهرة عقد بعد ان سالت الدماء وتساقط الشهداء، النائب احمد أسبر أعتبر أن حسنة اتفاق القاهرة، هي حقن الدماء، وانتقد سريته وأكد" اذا قبلت به كنائب أو كمواطن لا يجوز ان أقبل به كوزير وان أقبل بالحكم قبل أن اطلع عليه، وقال النائب أبراهيم شعيتو" أني أدق أجراس الخطر، إذا وقعت الواقعة فسوف تجدون عشرات الألوف من اللاجئين الجنوبيين يدخلون عليكم في مكاتبكم الفخمة يهزون الكراسي من تحتكم ويهدمون القصور والأبراج العاجية التي تسكنون، النائب أدور حنين قال" كيف يمكن تطبيق اتفاق القاهرة في نطاق السيادة الوطنية وسلامة لبنان وهيبة الدولة واكد أن طريق فلسطين لاتزال في بيروت، كيف يمكننا الخروج من هذه الحالة وما هو البديل لاتفاق القاهرة، النائب احمد فاضل أكد وقوفه إلى جانب العمل الفدائي وقال " أما بشأن العمل الفدائي نؤيده بدون ولكن، فاذا كان هناك مخالفات في الشارع فهي عائدة إلى الحكومة وعليها أن تداري أمورها "، وأكد النائب ميشال ساسين أذا كان الحكم غائباً فالملامة كل الملامة لا تقع على الفدائيين، النائب فيليب الخازن لم يتطرق إلى قضية الفدائيين والكفاح المسلح وانتهى إلى حجب الثقة من الحكومة، حمل النائب صائب سلام رئيس الجمهورية شارل حلو المسؤوليات كاملة لعدم استشارته أحد من زعماء البلاد ومفكريها على ما نعلم فيقرر وينفذ من دون حسيب أو رقيب، على الذين يتصرفون ضد مصلحة لبنان أن يقفوا عند حد هتكهم للنظام القائم في لبنان، وأتهم المكتب الثاني(تسمية عامة لجهاز المخابرات) بافتعال "حادث نهر البارد وأشاد النائب بقائد الجيش اللبناني وقال" لقد عمل ما يمكن أن يعمل في الظروف التي اجتاحت لبنان، وقام بما سمي باتفاق القاهرة، وأنا ارحب بالاتفاق هنا بل رحبت به البلاد بأسرها، وتناول النائب كامل الأسعد أتفاق القاهرة وقال : " إن اتفاق القاهرة وضع حد لأزمة تمنى الجميع وضع حد لها، هذا الاتفاق يكفي إنه حقن الدماء، وأزال عن جبين لبنان وصمة الانقسام العربي، اذا كنا قادرين على عقد اتفاق يؤمن السيادة والسلامة لماذا لن نعمد على عقد هذا الاتفاق قبل أن تراق الدماء"، النائب ريمون اده تساءل عما كان هذا الاتفاق معاهدة أم لا وقال" أنا يهمني كنائب لبناني أن اعرف كيف لاحق لي أن أطلع على الاتفاقية أو معاهدة تقرر مصير الشعب اللبناني وأنا ممثله اليوم، أنا ضد اتفاقية القاهرة لأنها تعطي عذراً لإسرائيل، اتفاق القاهرة لا يعرفه أحد نتائجه فقط معرفة، وفي نهاية جلسة مجلس النواب رد الرئيس كرامي وقال "الوفد الذي ذهب الى القاهرة إنما ذهب بتفويض من فخامة الرئيس شارل حلو فقام الوفد بواجبه، وعمل بحسب ما قيل له، فكان مؤتمر القاهرة، انني اعتبر أتفاق القاهرة شرعياً واجد فيه حلا سليماً لأنه أنهى مشكلة هددت البلاد بالانقسام والفتنة، ولكن اللبنانيين انتصروا على كل ذلك، ولأن الاتفاق جاء مؤمنا لسيادة لبنان وسلامته ولأن هذا الاتفاق الذي كما قلتم اطلع عليه العديدون، وهنا لابد لي من

أن أشيد بكل من أطلع عليه، لأنه حفظ سره وبأن الوزراء من حقهم أن يطلعوا، عليه وسيطلعون عليه ومجلسكم الكريم كما وعدنا في بياننا الوزاري، ونحن نأخذ بقول الجميع وهم صادقون بأن ما من لبناني، ألا مع شعب فلسطين، ومع نضاله العادل من اجل نصرة حقه وفي سبيل العودة، لذلك نحن جل ما توخيناه وكل ما حققه هذا الاتفاق، أنما الخروج من وضع غير صحيح الى وضع صحيح عن طريق الحوار والتعاون المبني على المصلحة العليا، وفي نهاية الجلسة فنودي حضرات النواب بأسمائهم فمنح الحكومة الثقة (58) نائباً، وحجبها عنها (30) نائباً وأمتنع عن التصويت ثلاثة نواب، الرئاسة تهنئ الحكومة وتتمنى لها التوفيق في مهمتها، صدق المحضر ورفعت الجلسة [49].

لم يلق الزعماء المسيحيون سوى الرفض من الأميركيين كما من الفرنسيين على صعيد التسليح كان جواب واشنطن الى النائب ريمون اده سلبياً، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تكن مستعدة للتورط في تسليح أي حزب سياسي في لبنان، والتقى ريمون اده مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، بمبادرة فردية في الثاني من حزيران، بمسعى للإبقاء على الحوار مع المسؤولين الدينيين المسلمين، فوجد المفتي معادياً للرئيس شارل حلو، بسبب خطاب الأخير الذي طالب فيه بمراقبة صارمة لنشاط الفدائيين في لبنان، ابلغ المفتي اده بان الرئيس حلو يتصرف كرئيس ماروني وليس كرئيس لكل اللبنانيين، فرد اده بان الموقف المتصلب الذي اتخذه الزعماء المسلمون حيال مسألة الفدائيين، أجبر الطائفة المسيحية على اتخاذ مواقف متطرفة ضد الفدائيين، في الواقع شجع موقف المسلمين هذا بعض المسيحيين على التفكير بلبنان أصغر، بمقاطعة درزية– مسيحية مستقلة قال ريمون أده أنه ضد هذه الفكرة إلا أن الطريق السياسي المسدود حمل الكثيرين على اعتبار هذا التصور هو الحل، وشرح اده أن الفدائيين يشكلون خطر على لبنان أكبر من الخطر الإسرائيلي بكثير، وأضاف انه يجب التميز بين مجموعات الفدائيين، وبين الصاعقة التي تهدف إلى تدمير نظام لبنان المعتدل، وفدائي فتح ذوي الأهداف المشروعة [50].

أكد عميد حركة العمل الوطني عثمان الدنا ان موقف حركة العمل الوطني هو أن الخطر على لبنان مصدره إسرائيل، وهو خطر على السيادة والاستقلال أما الزعم بأن الفدائيين يشكلون خطرا على لبنان فهو ليس فقط زعم خاطئ، ولكنه تشويه للحقيقة الخطر الصهيوني المتصاعد هو أن إسرائيل تواصل الاعتداء سواء أوجد الفدائيين أم لم يوجدوا فإسرائيل تطمح في أكثر الأرض العربية لإقامة حلمها المزعوم من الفرات إلى النيل، وأن اتفاق القاهرة هو صمام الأمان للوحدة الوطنية اللبناني [51].

---

[49] المصدر نفسه.

[50] جو خوري الحلو، مصدر سابق، ص68–69.

[51] أمين السباعي، مصدر سابق، ص60.

أنعقد اجتماع في دار الفتوى سماحة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد وسماحة الأمام السيد موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وسماحة الشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الطائفة الدرزية، ورئيس مجلس النواب اللبناني صبري حمادة، والرؤساء رشيد كرامي وعبد الله اليافي وحسين العويني وأحمد الداعوق، والوزير عثمان الدنا، وأعضاء اللجنة التنفيذية، وقد قرر المجتمعون تأييد البيان الذي صدر عن الاجتماع الأول بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول 1969، وتفويض أصحاب السماحة المذكورين ورؤساء المجالس النيابية، ورؤساء الحكومات السابقين، من الذين حضروا الاجتماع، أتخاذ الخطوات الفورية الكفيلة بوقف الإجراءات العسكرية ضد إخواننا الفدائيين المناضلين، وإزالة أسباب الخطر الداهم الذي يهدد سلامة البلاد [52].

وضح المسلمون موقفهم في لبنان حيث كانت الجماهير الشعبية مستعدة للقيام بالمستحيل من أجل القضية المقدسة اكد الرئيس رشيد كرامي، أن الفدائيين موجودون في لبنان وانه لم يشارك أبداً في حكومة تريد طردهم، وأكد رئيس الحكومة السابق صائب سلام، أن العاملين الرئيسين للأزمة اللبنانية هما : (الرشوة والطائفية)، وليس وجود الفدائيين، ووجه نداء إلى أبناء الجنوب وحثهم على التسليح والدفاع عن ارض الوطن والمشاركة في تحرير فلسطين، وطالب المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في دار الطائفة الدرزية في الرابع والعشري ن من تشرين الأول 1969، مطالبة رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة بأسرع وقت، وقف الإجراءات العسكرية ضد العمل الفدائي، أطلاق حرية العمل الفدائي، تعزيز القوة الدفاعية عن الوطن وبالأخص منطقة الجنوب [53].

الموقف العملي للحزب الشيوعي اللبناني، الاستمرار بدعم نضال الشعب الفلسطيني، وتقديم أقصى العون محلياً ودولياً ويدعو الى تشكيل لجنة وطنية لبنانية واسعة من القوى الوطنية والتقدمية، تستطيع أن تعبئ الجماهير للدفاع عن العمل الفدائي ولحمايته ضد الأخطار الجسدية، التي تهدده في نشاطه ووجوده [54].

موقف رجال الدين المسيحيين كان الرئيس شارل حلو يطلع البطريرك الماروني بولس بطرس المعوشي ورجال الدين المسيحيين الآخرين على تطورات الوضع، وقد حاز على الدعم المبدئي من رؤساء الطوائف المسيحية، إلا أنه وربما بسبب تدهور الوضع على الصعيد العسكري بشكل خطير وأراد الاحبار تهدئة الأوضاع فقابلوا في السادس من تشرين الأول كبار مشايخ المسلمين من السنة

[52] جو خوري الحلو، مصدر سابق، ص147.
[53] المصدر نفسه، ص151.
[54] أمين السباعي، مصدر سابق، ص75.

والشيعة والدروز، وكانت المقابلة في دار الفتوى وأعلن بعد الاجتماع أذاعه بيان مشترك، وضحوا فيه دعمهم لسيادة لبنان، ولشرعية العمل الفدائي [55].

كان موقف الحكومة اللبنانية من مسألة انطلاق العمل الفدائي من لبنان واتفاق القاهرة في حالة انقسام، حيث أيد فريق في الحكومة، ويقف على رأس هؤلاء رشيد كرامي رئيس الوزراء الذي عبر عن دعمه الكامل للاتفاق وبين ان الحكومة عازمة على تنفيذه وبحذافيره، وان الجميع ملتزم به، وأكد وزير الداخلية كمال جنبلاط المؤيد للاتفاق، أن هناك عناصر في لبنان تتزود بالسلاح لضرب هذا الاتفاق، وأكد وزر الإعلام اللبناني عثمان الدنا، أن هذا الاتفاق هو القاسم المشترك الذي يحفظ الوحدة الوطنية في لبنان، ويضمن الهدوء والاستقرار نتيجة تنظيم العلاقة بين السلطة المختصة والمنظمات الفلسطينية، ويجب عد التفريط في هذا الاتفاق، لأن ذلك واجب وطني[56].

عندما انتقد ريمون اده رشيد كرامي، على قبوله اتفاق القاهرة أجابه كرامي بأسلوبه الخاص، بأنه لا يستطيع، كابن عبد الحميد كرامي وأبن طرابلس، أن يرفض أتفاقاً وقعته، باسم رئيس الجمهورية، شخصية مارونية هي قائد الجيش اللبناني أميل بستاني، ووافق عليه رئيس الجمهورية الماروني، شارل حلو، ورئيس حزب ماروني هو بيار الجميل، وممثل لحزب الوطنيين الأحرار هو حبيب مطران، كاد الرئيس كرامي يقول أنه لم يبق إلا توقيع البطريرك الماروني بولس بطرس المعوشي، لكنه احجم وأضاف "كيف تريدني أنا المسلم ابن طرابلس عكس ما قالته الشخصيات الكبيرة في المادة الرابعة عشر من الاتفاقيات التي تنص على ان الكفاح المسلح الفلسطيني عمل في مصلحة لبنان[57].

أكد نائب حزب الوطنيين الأحرار، كاظم الخليل بأن الرئيس كميل شمعون سبق وأعلن بعد توقيع اتفاق القاهرة، واجتماعه بالرئيس شارل حلو، إن الاتفاق كما بسطه له رئيس الجمهورية لا يتعارض والسيادة اللبنانية[58].

الرئيس اللبناني السابق فؤاد شهاب، عند سماعة صيغة بيان أتفاق القاهرة عن بعض ما ورد فيه ومنه عبارة، (أهداف الأمة العربية) وقال لجان ناصيف ضع عبارة الأهداف العربية بدلا من الأمة العربية، فشطبها وأبدلها، وعدت الشعبة الثانية اتفاق القاهرة خطأ كبيراً وليس مميتاً وقد أصبح لبنان على شفير الهاوية والانقسام وعلى أبواب حرب أهلية [59].

---

[55] جو خوري الحلو، مصدر سابق، ص 146، ص147.

[56] عماد رفعت البشتاوي، باسم أحشيش، اتفاق القاهرة 1969 بين منظمات التحرير الفلسطينية ولبنان، دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية، مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد 11، العدد 1 –B، 2009، ص276، ص 277.

[57] جورج فرشخ، رشيد كرامي المصدر السابق، ص325.

[58] أمين السباعي، المصدر السابق، ص95.

[59] نقولا ناصيف، مصدر سابق، ص302–305.

الخاتمة:

شكلت حرب 1967 تحولاً هاماً على مستوى دول الشرق الأوسط وعلاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع دول المنطقة، وبالأخص الدول العربية، وان من هذه التحولات اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية صفة الشرعية في تواجدها في دول المواجهة للاحتلال الإسرائيلي وخاصة الجبهة اللبنانية ذات الموقع الاستراتيجي.

كان للحركة الوطنية اللبنانية دوراً بارزاً في دعم الوجود الفلسطيني في لبنان وقادت مسيرات جماهيرية لدعم العمل الفدائي، وقفت في وجه الجيش اللبناني الذي كان يحاول معارضة العمل الفدائي ومعاقبة اللاجئين الفلسطينيين، أيدت الحركة الوطنية اللبنانية اتفاق القاهرة وأيدت إعطاء الفلسطينيين حق الكفاح المسلح في لبنان.

إن العلاقات اللبنانية الفلسطينية بعد اتفاق القاهرة عام 1969، اتسمت بالاستقرار والهدوء، وكانت تصرفات الجانبيين اللبناني والفلسطيني، تؤكد حرصها على التعايش وتذليل العقبات.

رفضت الأحزاب اللبنانية اليمينية اتفاق القاهرة ممثلة في حزب الكتلة الوطنية والاحرار الوطنيين والكتائب اللبناني، ودعا الحلف الثلاثي الى الإضراب رداً على هذا الاتفاق واعتبر من البطريرك بولس المعوشي بأن اتفاق القاهرة هو تنازل من قبل رئيس الجمهورية شارل حلو.

بعد الاتفاق أقامت المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها قواعد لها، وبات لها وجود في معظم المخيمات الفلسطينية، وبدأ تدريب المقاتلين، وأصبح عدد المسلحين من فصائل الثورة الفلسطينية بعد الاتفاق خمسة آلاف مسلح، وأصبحت فصائل الثورة الفلسطينية أكثر قوة من ذي قبل، ولم يكن بمقدور الجيش اللبناني شن هجمات وملاحقة الفدائيين الفلسطينيين، كما كان سابقاً قبيل توقيع الاتفاق، وبعد هذه المرحلة تحسنت الأوضاع المعيشية للفلسطينيين فأنشئت المؤسسات الاجتماعية وانخرط عدد كبير من الشباب في المنظمات الفلسطينية.

لقد أنهى اتفاق القاهرة حالة الاشتباكات المسلحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية المساندة لها وبين الجيش اللبناني والأحزاب اليمينية اللبنانية التي شهدها لبنان وعطلت الحياة السياسية ولو لحالة مؤقتة تجنباً لحرب أهلية، والملاحظ ان الاتفاق لم يستطع إيقاف تجديد الاشتباكات بين الفصائل الفلسطينية المسلحة.

نستنتج من ذلك ان الأحزاب اللبنانية اليمينية قد رفضت الاتفاق والوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بدواعي تعرض الأمن اللبناني للخطر.

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً: وثائق محاضر مجلس النواب اللبناني

1) محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ 24 نيسان 1969.
2) محضر الجلسة الثانية لمجلس النواب اللبناني، المنعقدة بتاريخ الرابع من كانون الأول سنة 1969.

ثانياً: الموسوعات

1) موسوعة حروب لبنان، الدولية والإقليمية والأهلية، صيدا، لبنان، مؤسسة هورايزون، 2008.

ثالثاً: الكتب العربية

1) اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها، مساراتها، قبرص، مركز الأبحاث م. ت. ف، 1987.
2) آلان مينارغ، اسرار حرب لبنان، بيروت، المكتبة الدولية، ط3، 2009.
3) أمين السباعي، الأحزاب اللبنانية في مواجهة 1970، بيروت، كتاب الجريدة، 1970.
4) بلال الحسن، جدل اتفاق القاهرة، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (69/68)، تموز/آب، 1977.
5) جو خوري الحلو، شارل حلو واتفاق القاهرة ترجمة شربل النجار، بيروت، دار سائرالمشرق، 2018،
6) جورج فرشخ، رشيد كرامي، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.
7) جورج فرشخ، سليمان فرنجية، شهادات وذكريات، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، 2002.
8) خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.
9) رغيد الصلح، العمل الفدائي وتحديات الوضع اللبناني، تونس، منشورات الطليعة، 1986.
10) رياض الحاج، لبنان السياسي، بيروت، الناشر رياض الحاج، 2008.
11) رياض نجيب، دنيا حبيب نحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية. منظماتها. اشخاصها. وعلاقاتها، بيروت، النهار –الخدمات الصحافية، 1976.
12) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، بيروت، دار ابن خلدون، 1977.
13) شارل حلو، حياة في ذكريات، بيروت، دار النهار، 1979.
14) شفيق الحوت، عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية 1964–1984، بيروت، دار الاستقلال، 1986.
15) شفيق الريس، التحدي اللبناني 1975–1976، بيروت، دار المسيرة، 1978.
16) شوكت اشتي، الفلسطينيون في لبنان آراء في العلاقات والحقوق والتوطين، بيروت، دار ابعاد، 2006.

17) فرحان صالح، الثورة الفلسطينية والتطور المسألة الوطنية في لبنان، حول احداث لبنان، بيروت، الاتحاد العام للصحفيين اللبنانيين، 1975.
18) فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان 1930- 1980، بيروت، دار المسيرة، 1980.
19) فؤاد بطرس، المذكرات، بيروت، دار النهار، 2009.
20) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، بيروت، الدار التقدمية، 1987.
21) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي 1958-1975، بيروت، مكتبة السائح، 2005.
22) نبيل خليفة، الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية حيال لبنان، بيروت، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، جبيل، لبنان، 2008.
23) نضال سليمان الامام، التيارات السياسية في لبنان، من أتفاق القاهرة الى أتفاق الطائف، بيروت، دار النهضة العربية، 2017.
24) نقولا نصيف، المكتب الثاني حاكم في الظل، بيروت، الناشر مختارات، 2005.
25) هنري أبو خاطر، بين النكبة والمأساة، بيروت، دار النهار، 1979.
26) وهيب ابي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط2، بيروت، مكتبة أنطوان، 2004.
27) يحيى احمد الكعكي، الصراع الدولي والحل الفدرالي في لبنان، بيروت، الناشر الالكتروني برس، 1978.
28) يزيد الصائغ الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية (1949-1993)، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
29) يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، بيروت، دار النهار للنشر، 1975.

رابعاً: المجلات

1) مجلة الشهرية الإلكترونية، بيروت، تشرين الثاني عام 2013.
2) مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (60) تشرين الأول والثاني، 1976.
3) مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد (69/68)، تموز/آب، 1977.
4) مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد 11، العدد 1 -B، 2009.

خامساً: الصحف

1) صحيفة النهار، بيروت، 7 شباط (فبراير) 1968.
2) صحيفة النهار، بيروت، العدد (10202)، 30 كانون الأول، 1968.

سادساً: الملاحق

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية لعام 1969، الوثيقة المرقمة (177)، بيروت، 1971.

ملحق رقم (1):

نص اتفاق القاهرة المعقود ما بين السلطات اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية[1]

القاهرة، 3/ 11/ 1969

في يوم الاثنين 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1969، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني، برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض، وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية.

انطلاقا من روابط الأخوة والمصير المشترك، فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتسم دوما بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

1 – حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حاليا في لبنان.

2 – إنشاء لجان محلية من فلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

3 – وجود نقاط الكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقات مع السلطة، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

4 – السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي:

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي، وذلك عن طريق:

---

[1] **المصدر**: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969"، جمع وتصنيف جورج خوري نصر الله (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الجامعة اللبنانية، 1971)، ص 456 – 457.

بقي نص هذا الاتفاق سراً إلى أن نشرته صحيفة "النهار" في عددها الصادر في 1970/4/20.

1 – تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

2 – تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

3 – تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

4 – إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

5 – إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

6 – القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

7 – تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

8 – دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

9 – تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

10 – إلغاء قاعدة جيرون.

11 – يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

12 – الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

13 – ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

14 – يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

15 – يبقى هذا الاتفاق سريا للغاية، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني

الإمضاء: إميل بستاني

رئيس الوفد الفلسطيني

الإمضاء: ياسر عرفات

3 تشرين ثاني (نوفمبر) 1969.